العدد (2604)
السنة العاشرة - الخميس
(27) أيلول 2012

اوراق اقتصادية

▪ باسم عبد الهادي حسن

من المصارف المعبدية الى الدكاكين المصرفية

تشير المصادر الى ان معبد اوروك يعد اول من مارس العمل المصرفي في التاريخ القديم (٣٤٠٠-٣٢٠٠ ق.م) ومن ثم تبعته معابد اخرى في جميع انحاء العراق وقد مارست المعابد في تلك الفترة نشاطا مصرفيا ارتقى الى مستويات متطورة نسبيا ،حيث مارسوا عمليات الايداع والاقراض كأهم وظائف للنشاط المصرفي وفي عهد حمورابي تم إصدار وثيقة (تشبه الحوالة اليوم) من قبل احد مراكز العبادة في مدينة (سيبار) تعطي الحق لحاملها باستلام مقدار محدد من الرصاص المودع لدى كهنة المعبد بعد مرور خمسة عشر يوما في مدينة (ايشاما) ويرى البعض ان هذه الوثيقة تدلل على أن العراقيين هم أول من استخدم ما يعرف اليوم بالنقود الائتمانية، ويصف المؤرخون تلك المرحلة من تاريخ العمل المصرفي بمرحلة المصارف المعبدية.

هكذا هي الصيرفة قبل خمسة آلاف عام والآن دعونا نقفز إلى عام ٢٠١٢ ليس بغرض المقارنة لأنها برأيي غير منطقية كما اني اود ان اتركها للقارئ الكريم ولكن ما اود قوله إن المصارف هي ببساطة مؤسسات وسيطة تنقل الاموال من الجهات ذات الفائض الى الجهات ذات العجز او بعبارة اخرى انها تقوم بقبول الودائع ومنح الائتمان في مقابل نسبة من الفائدة تمثل ربح المصارف وهذا ما عرفته المصارف في التاريخ القديم اما المصارف اليوم فبالاضافة الى دورها التقليدي فهي تقوم بالعديد من الانشطة والخدمات المصرفية الحديثة والتي تتوسع بشكل سريع، وقد وصلت في الدول المتقدمة الى جهاز الموبايل اي ان الزبون او العميل يستطيع اجراء مجموعة من الخدمات عبر الهاتف النقال من اي مكان يكون فيه دون عناء الذهاب الى المصرف وهذه الخدمات تقدم وفق ما يعرف بـ(٢٤XV) اي في اي يوم من الاسبوع وفي اي وقت ليلا او نهارا.

اليوم نحن لدينا في العراق اربعون مصرفا سبعة منها تعمل وفق النظام الإسلامي والباقي تعمل وفق الطرق التقليدية، عدد من هذه المصارف قد تشارك مع مصارف عربية واجنبية بنسب مختلفة وفي الوقت الذي تعطي تلك المشاركات دفعا من الثقة لما للمصارف الأجنبية من سمعة جيدة في العمل المصرفي الا أننا في الواقع العملي لم نجد تطورا ملموسا في آليات عمل تلك المصارف ولم نرها "تسبق أخواتها" من المصارف الاخرى سواء من حيث نوع الخدمات او من حيث دورها التنموي وظلت جميع المصارف تقريبا تبحث عن الربح السريع والمضمون والذي غالبا ما كان يتم من خلال الاستثمار الليلي (سابقا) او مزاد بيع العملة الاجنبية، حتى ان احد العاملين في الجهاز المصرفي اخبرني ذات مرة أن صديقا له ذهب في بداية هذا العام الى احد المصارف الإسلامية لإيداع مبلغ من المال لعدم رغبته بالتعامل مع المصارف التقليدية (بسبب الفائدة) وكيف انه تفاجئ باعتذار المدير المفوض عن استلام المبلغ مبررا ذلك بقلة الارباح، والسؤال هنا متى ستساهم هذه المصارف بمنح القروض اذا ما طلب منها ذلك اذا ما كانت ترفض الودائع؟! وما جدواها للاقتصاد العراقي؟ ولماذا يطالب بعض الاقتصاديين بزيادة اعدادها؟! انا شخصيا لا املك اجابة محددة ولكن يبدو ان بعض المصارف انتقلت من مرحلة المصارف المعبدية الى مرحلة "الدكاكين المصرفية" وهي فرحة بهذا التطور!!.

استبعدت وجود قرار يقضي بتحويلها

وزارة الزراعة تتهم أجندة خارجية بالسعي لتحويل جنس الأراضي المزروعة إلى سكنية

□ بغداد/ مشرق الأسدي

ارض زراعية.ارشيف

اتهمت وزارة الزراعة أجندة خارجية لم تسمها بدفع الفلاحين الى تحويل جنس أراضيهم من زراعية إلى سكنية، مشيرة إلى أن ذلك يعد تدميراً للواقع الزراعي في البلاد. وقال مدير إعلام وزارة الزراعة كريم التميمي في تصريح خص به المدى إن السبب الرئيس الذي يدفع الفلاح لتحويل جنس أرضه من زراعي إلى سكني، هو وجود أجندات خارجية تسعى لتدمير الاقتصاد العراقي بشكل عام والزراعة بشكل خاص، مبينا أن بعض النفوس الضعيفة من الفلاحين الذين يسعون وراء الربح كان لهم دور أيضا في تجريف الأراضي الزراعية في البلاد. وأضاف التميمي أن "الوزارة لا تسمح بتجريد أو التفريط بأي شبر أو بقعة زراعية"، مبينا أن وزارته قامت بعرض إعلانات في الفضائيات والصحف المحلية تبيّن من خلالها العقوبات التي يتعرض لها البائع والمشتري وجميع المساهمين في بيع الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سكنية.

وتابع التميمي: أن بعض الدلالين والمتاجرين يوهمون المواطن بأن هناك قرارا يسمح بتحويل جنس الأرض، وان هذه الأرض سوف تتحول الى سكنية في الأيام القليلة القادمة"، مؤكدا "في الحقيقة لا يوجد أي قانون يسمح بتحويل جنس الأراضي.

وكشف عن تشكيل لجنة لهذا الغرض تشمل جميع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة مثل "وزارة الزراعة ووزارة الداخلية ووزارة البيئة ووزارة البلديات وأمانة بغداد ومجالس المحافظات" من أجل متابعة والكشف والتحري عن كافة المساحات المستأجرة والتي بيعت بالباطن"، مبينا أن "القانون لا يسمح بتحويل هذه الأراضي لأنها أراض عائدة للدولة ومستأجرة ضمن عقد إيجار فكيف تباع وتحول.

بيّن التميمي أن "الوزارة لا تسمح بإتلاف وتدمير البساتين وهنالك عقوبات كبيرة تطال هؤلاء ان ثبت ذلك، والوزارة لديها لجان متابعة يومية تقوم بالتحري عن كافة المساحات الزراعية"، مضيفا أن "لدينا مشاريع لمنح القروض وإعادة وتأهيل البساتين القديمة والمدمرة، بالإضافة الى عملنا من خلال المبادرة الزراعية على دعم البساتين وأهمها بساتين التمور، حيث ان الوزارة تعمل على استلام التمور من الفلاحين بأسعار مدعومة ومجزية، الأمر الذي أدى الى إعادة ثقة أصحاب البساتين والمزارعين بعملهم".

وعلى صعيد متصل، زاد التميمي بالقول أن "الوزارة تعمل على زيادة المساحات الزراعية من خلال عدة مشاريع منها زراعة ثلاثة ملايين دونم بمحصول الحنطة باستخدام تقنيات الري الحديثة، إضافة الى مشروع تنمية الحنطة، وغيرها من المشاريع الكبيرة في ظل ما يعانيه البلد من مشكلة شح المياه والتصحر"، مضيفا أن "الأسبوع الماضي قمنا بجولة ميدانية في بساتين الخضراوات في صحراء محافظتي النجف وكربلاء، ورأينا المساحات الشاسعة المزروعة بمحاصيل البطاطا والطماطم والخيار والبصل والثوم والرقي والبطيخ، حيث بلغ معدل إنتاج الدونم الواحد من محصول الطماطم هو ١٥ طنا، ومعدل إنتاج الخيار بلغ ١٠ أطنان للدونم الواحد، ولمادة الثوم ٩ أطنان، ومثلها البصل"، مشيرا الى أن "الوزارة تقوم بدعم الفلاح بجميع ما يحتاجه من قروض ومستلزمات زراعية، أمر بالإسراع بتلبية جميع احتياجات المزارع والابتعاد عن الروتين والنمطية في تجديد العقود الزراعية"، وأشار الى وجود باقة من الخدمات تقدمها الوزارة الى المزارعين ومربي الثروة الحيوانية من اجل ان ينهضوا بمشاريعهم سواء كانت نباتية أو حيوانية".

من جهته، أكد رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجية في محافظة بغداد محمد الربيعي السعي إلى خلق مساحات خضراء جديدة لا لتحويل هذه المساحات الى سكنية، مشيرا الى وجود أراض كافية مخصصة للسكن لكنها غير مستغلة.

وقال الربيعي "نحن نسعى لخلق مساحات خضراء جديدة المتمثلة بالمزارع والبساتين، ولا نريد أن نحول هذه المساحات الى سكنية"، مضيفا أن "لدينا أراضي كافية مخصصة للسكن، لكنها غير مستغلة بشكل عمودي". وشدد الربيعي في تصريح خاص بـ"المدى" على ضرورة "العمل بحسب التصميم الأساس للعاصمة بغداد، ولا يمكننا تجاوز هذا التصميم"، معتبرا أن "هذا التصميم لا يقل أهمية عن الدستور ويجب احترامه"، مشيرا الى أنه "إذا كان تحويل جنس الأراضي من زراعي الى سكني يتفق مع التصميم الأساس للعاصمة فلا يمكن مخالفة هذا الأمر"، مبينا أن "هنالك خططا للخروج عن حدود العاصمة بغداد وتوسيعها".

واعتبر الربيعي السبب الرئيس لتحويل جنس الأراضي الزراعية إلى سكنية هو لجشع الفلاحين وطمعهم، مضيفا أن "البستان لا ينتج كما تنتجه الأرض والبناء، لذا يقوم الفلاح بتقطيع أرضه وبيعها كقطع سكنية.

قالوا إن تأجيله أمر ضروري

النزاهة في بابل متهمة بتعطيل المشاريع

□ الحلة/ متابعة المدى

تشكل المشاريع المتلكئة عنواناً بارزاً في محافظة بابل، نتيجة ضعف ثقافة النزاهة التي ساهم بإيجادها تجاذب المواقف بين الجهات الرقابية والمسؤولين المشرفين على مشاريع الإعمار، حيث يمتلك كل طرف من الحجج ما يكفي لتبرير مخاوفه من الآخر.

ظاهرة المشاريع المتلكئة باتت عنوانا للكثير من مناطق محافظة بابل وأصبحت تؤرق الكثير من المواطنين والمسؤولين لما لها من اضرار على مظهر المحافظة ووضعها الاقتصادي، لذلك ارتفعت الأصوات من جديد لمكافحة الفساد وضمان انجازها، مع الحفاظ على كرامة القائمين عليها وعدم التشهير بهم.

وقال النائب الثاني لمحافظ بابل الحقوقي صادق المحنا للوكالة الاخبارية للانباء على جميع المواطنين والمسؤولين فهم ثقافة النزاهة وبالتالي فأن أهم واجبات هيئة النزاهة ومكاتبها في المحافظات هو السيطرة على كل مفاصل الفساد من خلال تشديد الرقابة.

وأوضح: أن هذه الرقابة تحتاج الى أدوات وتطوير إمكانيات الرقيب الذي يتوجب عليه الاستعانة بخبرات فنية وقانونية تتيح له معرفة الحقائق دون غبن الآخرين أو الاساءة الى مراكزهم الوظيفية والاجتماعية، وهذا الامر يحتم على هيئة النزاهة اعتماد آلية جديدة لمتابعة ومراقبة عمل المهندسين وجميع المسؤولين عن المشاريع لانجازها بالسرعة المطلوبة، دون ان تولد الرقابة وإجراءات النزاهة حاجزا يحول دون ان يضطلع المهندس او الموظف بواجباته المهنية خشية المسائلة والعقاب.

ومن جانبه، اكد مدير مكتب تحقيقات النزاهة في المحافظة ثائر الصافي أن كل القضايا والملفات التي تتعلق بالفساد المقدمة للهيئة تمر خلال شعب التدقيق المالي والإداري للبت فيها ومن ثم إحالتها إلى القضاء، معرباً، عن استعداد مكتب تحقيقات النزاهة في بابل لتلقى كل المقترحات الكفيلة بتطوير عمل المكتب لتجب الكثيرين من المهندسين والمسؤولين عن المشاريع المساءلة والتحقيق عن قضايا قد لا تتضمن فساداً مالياً أو ادارياً.

وأضاف: على الطرف الاخر المتمثل بالمهندسين والاداريين وغيرهم العمل على تطوير كفاءاتهم الفنية والإدارية كي يجنبوا أنفسهم المساءلة أمام مكتب التحقيقات، مؤكداً أن الكثيرين من هؤلاء لا يمتلكون الخبرة والمهارات اللازمة التي توقعهم في أخطاء تنتهي بهم بالجلوس في مقعد المتهم.

إلى ذلك، أعلن رئيس لجنة الإعمار في مجلس المحافظة حامد الملي، وقوف المجلس مع عمل النزاهة كونها تسعى إلى الحفاظ على المال العام من السراق والمفسدين، لافتاً إلى أن النزاهة وفي اغلب الأحياء تعرض المهندسون والموظفون الحكوميون الى إجراءات تحقيقية مطولة ومعقدة عن أمور بسيطة يمكن حلها بالتشاور مع الدائرة المعنية التي ينتمي اليها المهندس أو الموظف أو باللجوء الى خبراء من اهل الاختصاص بدلا من استقدام الموظف أو المهندس والإساءة الى مكانته الاعتبارية.

وأشار الملي إلى أن هذه الإجراءات ولدت خوفاً واضحاً لدى الكثير من المهندسين والموظفين المشرفين على المشاريع الحكومية، إذ أن الكثير منهم قدموا استقالاتهم أو يرفضون التوقيع على أي مستند أو تقرير خاص بالمشاريع التي يشرفون عليها، خشية استقدامهم امام النزاهة للتحقيق، ما اثر في واقع انجاز المشاريع وولدت مشاريع متلكئة.

وطالب الملي هيئة النزاهة والقضاء العراقي بوضع الية تضمن تحقيق العدالة وحفظ المال العام من جهة وتحفظ كرامة المهندسين والموظفين العموميين منجهة ثانية.

ومن جهته، أوضح المستشار الفني في ديوان محافظة بابل حسين المرزوك أن دائرة العقود الحكومية في المحافظة هي الجهة المسؤولة عن ادارة المشاريع الاستثمارية وهي توجه من قبل وزارة التخطيط، لذا فان هذه الدائرة محكومة بارادة الوزارة وما تتلقاه من تعليمات ملزمة لموظفيها قد تتعارض مع اليات عمل النزاهة وتوجيهاتها، ما يسبب ارباكاً في العمل ربما يفسر على انه فساد اداري تحاسب عليه النزاهة دون أن يكون للمهندس أو الموظف ذنب فيه.

ودعا المرزوك الى ضرورة أن تتصدى الجهات التشريعية والقضائية في العراق الى هذه الاشكالية وان تحدد آليات جديدة لعمل هيئة النزاهة بالشكل الذي يراعي الأوامر والتوجيهات المركزية التي تملى على الموظفين والمهندسين والإدارات المحلية في المحافظة ويتيح للطرف المتهم الدفاع عن نفسه بموجب لوائح وقوانين تضم عدم الإساءة إلى مكانته الوظيفية والاجتماعية وعدم التشهير به.

خبراء يصفون قانون البنى التحتية بـ"غير المتكامل"

□ بغداد/ رافد صبار

تسعى بعض الكتل السياسية المؤيدة لقانون البنى التحتية داخل وخارج قبة البرلمان إلى إقناع الاخرى الرافضة بالتصويت على القانون ما أدى إلى تأجيل القانون اكثر من مرة.

ويرى خبراء الاقتصاد أن تأجيل التصويت على قانون البنى التحتية من شأنه ان يضيف توضيحاً للقانون بشكل مفصّل بعيداً عن الصراعات السياسية الجارية في الساحة اليوم.

وحذر الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون من تسييس قانون البنى التحتية، مشيراً الى ان القانون يجب ان يدرس دراسة مستفيضة من قبل خبراء اقتصاديين محترفين وذوي شأن ودراية بما يجري بعيداً عن محاصصات الكتل النيابية.

وقال انطون لـ(المدى): إن قانون البنى التحتية غير متكامل من ناحية التعبئة الفكرية والاقتصادية والذي من غير الممكن التصويت عليه دون الدخول في تفاصيل اكبر للمشاريع المراد انجازها من خلاله، لافتاً الى ان العراق بحاجة الى مثل هكذا قانون ينهض بالبنى التحتية.

وأضاف: ان التخصيصات بالقانون غير متوازنة وتحتاج الى تفصيل اكبر لغرض تحديد المبالغ المرادة متسائلاً عن ماهية الضمانات التي تقدمها الشركات للعراق.

واوضح انطون ان من ينجز عملا بالآجل يعتبر قرضا، ما يكبل العراق بأموال طائلة، مبيناً أن العراق لم ينه حتى الآن ديونه مع الخليج.

الى ذلك قال الخبير الاقتصادي غازي الكناني ان العراق اليوم في أمس الحاجة لقانون يعيد البنى العراقية من الصفر لكن هناك هواجس ومخاوف من قبل برلمانيين وخبراء ومن قبل المواطن العراقي العادي بسبب الفساد المالي والاداري الواضح حيث لاحظنا مشاريع لم تتحقق بالرغم من صرف مبالغ طائلة لها في قطاعات حيوية مهمة أهمها القطاع الكهربائي على سبيل المثال برغم مليارات الدولارات التي صرفت على الكهرباء.

واكد الكناني لـ(المدى) ان الدفع بالآجل دليل صارخ على فشل الاستثمارات الأجنبية في العراق، موضحاً انه لو طبقت الاستثمارات مع الشركات الأجنبية بنجاح لما كنا بحاجة الى قانون بنى تحتية بالآجل.

وتابع "أن مسألة عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين تجعل من القانون يدار بصورة سياسية وليس اقتصادية فضلاً عن صعوبة التنبؤات بأسعار النفط في المستقبل ونحن مقبلون على زيادة سكانية ملحوظة مما يؤدي ازدياد الانفاق على الموازنات التشغيلية.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد دعا إلى التصويت على مشروع قانون البنى التحتية، وفي حين دعا إلى ضرورة الإسراع بالتصويت على القوانين المطروحة في مجلس النواب، أشار إلى أهمية توحيد مواقف جميع مكوناته.

فيما أكدت القائمة العراقية أنها لن تصوت على مسودة القانون من دون إجراء تعديلات عليه، وطالبت بتحديد المناطق الجغرافية التي يتم فيها تنفيذ المشاريع بعد تشريع القانون، فيما وصف النائب عن ائتلاف دولة القانون عباس البياتي، رفض بعض النواب لقانون البنى التحتية بـ"السياسي وغير المهني"، مؤكداً أن الكتل السياسية ستدعم القانون، وحمل المعترضين عليه المسؤولية أمام الشعب العراقي.